جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم محاسبة و التدقيق

الموضوع:

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد الطالبين:

*** حاج موسى عبد الرحمان**

*** طيبي عبد النور**

اشراف الأستاذ:

*** د. مدادي عبد القادر**

لجنة المناقشة

الأستاذ:	رئيسا
الاستاذ: مدادي عبد القادر	مشرفا
الاستاذ:	ممتحنا

السنة الجامعية : 2019-2020

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى" من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير" متفق عليه وامتثال لقول الحبيب ـ عليه السلام ـ في هذا الحديث الشريف وشعورا بواجب الشكر والعرفان فإنه يغمر قلبي ويلهج لساني بشكر الله تعالى والثناء عليه أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل فإن أصبت فمنه وحده لا شريك له، وإن أخطت فمن نفسي والشيطان والله منه البراء.....

من باب الشكر، فإننا نتوجه بعمق الشكر والامتنان لأستاذتنا المشرفة " مدادي عبد القادر"، الذي بذل قصارى جهده دون كلل أو ملل لتزويدنا بمختلف المعلومات والتوجيهات، وقد كان لنا الشرف بملازمته طيلة فترة إعدادنا لهذه المذكرة،

وواجب الشكر إلى كل من علمني حرفا

ويمتد الشكر ليطوي بين جناحيه جميع طلبة تخصص محاسبة و تدقيق، وعميق الشكر لمن كان له من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة

نسأل الله أن يوفقنا جميعا لخدمة العلم إنه سميع مجيب

إهداء

*أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ضحى من أجل هذا الوطن

* إلى من أعانتني بالصلوات والدعوات الينبوع الذي لا يمل من العطاء إلى أغلى إنسان في الحياة

***إلى أمي الحنونة**

***إلى أبي الغالي**

*إلى من كانوا لي نبع الحنان المتدفق الذي استقيت منه حبهم الوارف... إلى القلوب التي ساندتني خطوة بخطوة... أسرتي الحبيبة أهدي لها ثمرة هذا الجهد عرفانا وتقديرا

*إلى كل الآباء والشهداء الأبرار وإلى جميع أساتذة جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

***إلى الباحثين وطلاب العلم**

طيبي عبد النور **حاج موسى عبد الرحمان**

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى كل من في الوجود بعد الله تعالى أهدي خاتمة مشواري الجامعي الى من كانت ولا تزال تحترق لتضيء درب حياتي الى مصدر سعادتي الى مرفأ الأمان ومنبع الحنان الى أعذب كلمة ينطقها اللسان أمي الحبيبة

الى من كلله الله الهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من أحمل اسمه بكل افتخار والذي أنار دربي في هذه الحياة من علمني ماهية الخطوات الى من حضنني في أهداب عينيه وخافه عليا قبل أن يخاف على نفسه أبي الغالي أطال الله في عمره.

الى سندي وقوتي اخوتي الذين أسند عليهم نفسي عند الشدائد

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى طلبة جامعة جيلالي بونعامة

إلى كل أصدقائي في الحياة

إلى كل من علمني حرفا أهدي هذا العمل

مقدمة

مقدمة:

مقدمة

1. طرح إشكالية الدارسة:

إنّ آثار العولمة من تحرير لاقتصاديات السوق و ما يتبع ذلك من تحرير الأسواق الماليّة أدّى إلى توسع حجم الشركات و زيادة فرصها في تحقيق الأرباح و انفصال الملكيّة عن الإدارة.

دون أن ننسى الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي شهدها العالم حيث أرجع المختصون حدوثها إلى الفساد الإداري و المحاسبي بصفة عامة و الفساد المالي بصفة خاصة، حيث أنّ الفساد المالي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراجعي الحسابات و تأكيدهم على صحة القوائم الماليّة وما تتضمنه من معلومات محاسبية و ذّلك خلاف للحقيقة، إضافة إلى افتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابّة و الإشراف و نقص الخبرة و المهارة، و بالتالي افتقاد هذه الشركات مصداقيّة الجدوى الماليّة لها و افتقاد الشفافية و الثقة في كل ما يتصل بقوائمها الماليّة و اجراءاتها في المحاسبة و المراجعة.

و بالتالي لابد من بناء إطار تنظيمي يجعل إدارة الشركات و مراقبتها " **حوكمة الشركات** " يرقى للمستوى الذي يضمن حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح و تحسين آدائها و ممارستها المالية و المحاسبية، و توفير الشفافية و إعادة الثقة و تعزيز مصداقية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، وهنا تبرز لنا أهمية حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية.

2 . مشكلة الدارسة:

في ضوء ما سبق يتبين مدى أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي **هل تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية لدى الشركات ؟** وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية . هل تلتزم الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

. هل تحرص الشركات على توفير معلومة مالية ذات جودة بتطبيقها لآليات حوكمة الشركات؟

3 . فرضيات الدارسة:

. تلتزم " غرفة التجارة و الصناعة ولاية عين الدفلى" بتطبيق مبادئ الحوكمة.

. تحرص شركة " غرفة التجارة و الصناعة ولاية عين الدفلى "على توفير معلومات مالية بجودة عالية من خلال التطبيق المحكم لآليات حوكمة الشركات.

4 . أهمية الدارسة:

تكمن أهمية هذه الد راسة أنها تتناول موضوع يخص تطوير مهنة المحاسبة و الم راجعة ، عن طريق إبراز ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات و الالتزام بالمبادئ الخاصة بها في البيئة الاقتصاد الج ازئرية ، و هذا من أجل تقديم قوائم مالية لأصحاب المصالح تتسم بالخصائص النوعية للقوائم المالية.

ونلخص أهمية الدراسة فيما يلي

. حوكمة الشركات و تأثيرها الايجابي على جذب الاستثما رات و دعم القد رات التنافسية للشركات

. . حوكمة الشركات تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تعزيز الانظمة الرقابية داخل المؤسسة

. توضيح أهمية حوكمة الشركات في تهذيب الممارسة المحاسبية و تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة ، اذ هذه الاخيرة تنعكس على جودة التقارير المالية و تعزيز الافصاح .

. توضيح أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق و نزاهة المعلومة المالية المعروضة و للحدّ من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة و ذوي المصالح في الشركة.

5 . أهداف الدارسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

. الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

. التعرف على ايجابيات حوكمة الشركات و كيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات مالية ذات جودة و مصداقية عالية بغرض اعادة الثقة فيها .

. عرض آليات حوكمة الشركات لما تلعبه من دور هام في تحقيق جودة المعلومات المالية.

. الوقوف على واقع الحوكمة في القطاع العمومي) شركة غرفة التجارة و الصناعة لولاية عين الدفلى

6 . مبرارت اختيار الموضوع:

و تتجلى فيما يلي

. الاهتمام الشخصي بالموضوع و ارتباطه بمجال تخصص المالية و المحاسبة.

. الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الاستثما ارت الأجنبية ودعم الق رارات التنافسية للشركات و المؤسسات الوطنية .

. رصد و تشخيص مصداقية و جودة المعلومات المالية وما لها من دور إيجابي على الاقتصاد الوطني كما تخدم جميع أصحاب المصالح للمؤسسات الوطنية حيث يتم اعتماد القوائم المالية للمؤسسات

. إيجاد سبل لتحقيق جودة المعلومات المالية وهذا من خلال تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات و تفعيلها من خلال إيجاد دليل لحوكمة الشركات.

. حدود و مجال الدارسة:

. حدود مكانية: د راسة حالة في غرفة التجارة و الصناعة ولاية عين الدفلى

. حدود زمانية: تتمثل في الفترة الممتدة بين 2019 إلى غاية شهر أفريل من سنة 2020.

7. منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

نظ ارً لطبيعة الموضوع فإننا نستخدم المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع المعلومات و تصنيفها، و هذا في الفصل الاول، و منهج د ارسة حالة . الدراسة الميدانية . في الفصل الثاني، و يتم الاستعانة بالأدوات التالية

المقابلة: يتم التحدث إلى عضو مجلس إدارة سابق بواسطة طرح أسئلة تقييم ذاتي الهدف منها الاستفسار و التعرف على مدى الت ازمه بتطبيق حوكمة الشركات، و هذا كدعم لإجابات المعطيات و البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

الملاحظة: و يتم ذلك من خلال متابعة أنظمة الرقابة والاطلاع على جميع السجلات و التقارير الخاصة بالشركة للتعرف على مدى الالت ازم بتطبيق مبادئ الحوكمة و اثر ذلك على جودة المعلومات المالية.

8 . هيكل الدارسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري و فصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول مبحثين

المبحث الاول" **مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات**" نشأة و تطور فكرة حوكمة الش ركات بالإضافة إلى مفهوم و خصائص حوكمة الشركات وكذلك محددات ومقومات حوكمة الشركات.

أما في المبحث الثاني " **جودة المعلومات المالية و علاقاتها بحوكمة الشركات**" تطرقنا إلى جودة المعلومات المالية تعريفها و خصائصها و معايير تحققها و مشاكل تدنيها، كما تناول هذا الفصل حوكمة الشركات كآلية لتحقق جودة المعلومات المالية.

أما في الفصل الثاني فقمنا بتحديد الإطار المنهجي للد ارسة، كما قمنا كذلك بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على المؤسسة محل الدراسة، و تحديد مدى التوافق بين المعارف النظرية و الممارسة الميدانية.

وختمنا بخاتمة أجبنا فيها على الفرضيات الموضوعة وأدرجنا فيها الدراسة الميدانية إلى جانب ذلك تقديم مجموعة من الإقتراحات الهامة .

الفصل الأول
الجانب النظري

تمهيد:

لقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات (corporate Governance) ، وأصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي و العالمي و هذا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة و خاصة في ظل التحول إلى النظام الراسمالي) كبر حجم الشركات، نمو الشركات الكبيرة والخاصة، و كذلك في أعقاب الإنهيارات الإقتصادية و سلسلة الأزمات الماليّة التي حدثت في الكثير من الشركات.

أدت هذه الأحداث إلى إهتمام العديد من الإقتصاديين و المحللين الماليين و الخبراء بدراسة أهمية و مدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية بما يحقق المصلحة العامة للأفراد و الشركات و إقتصاديات الدول ككل.

و لتوضيح الجانب النظري لحوكمة الشركات قسمنا هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول :الاطار المافهيمي لحوكمة الشركات

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، نظرا لما تمثله الشركات من عنصر أساسي لتنمية الإقتصاد الوطني.

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة و تطور حوكمة الشركات في المطلب الأول و لمفهومها و خصائصها في المطلب الثاني، اما المطلب الثالث سنتعرف على محددات و مقومات و أبعاد حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها.

المطلب الأول: نشأة و تطور فكرة حوكمة

الشركات أولا: بدايات فكرة الحوكمة

مرت حوكمة الشركات بالعديد من المراحل التي أثرت عليها، و كانت بدايتها غير المباشرة بتنبؤات سميث)1776(التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم قال فيه:

" إنه من غير المتوقع من مديري الشركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كما لو أنه من يدير هذه الشركات هم نفسهم أصحابها، و ذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم و ليس أموالهم الشخصية، ومن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات و في مراجعة الحسابات و التحريف في الحسابات ".

ثانيا: المراحل الأساسية لتطور فكرة الحوكمة

و بعد ذلك أتى الأستاذان في جامعة هارفارد Berle and Means عام 1932 وتناولوا الفصل بين الملكية و الإدارة، وتم توضيح ذلك في المشكلة الأساسية للإدارة التي تنجم عن الفصل بين الوظيفتين و التي من الممكن حدوثها بين مديري و مالكي الشركة.

و استمر بعد ذلك التطوير و التعديل عليها إلى أن وصل إلى إقرار قانون منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و الذي بالكاد تجمع عليه العديد من دول العالم تستمد منه قوانين و أطر الحوكمة الخاصة بهذه الدول[1].

ويلخص الجدول التالي مراحل الأساسية لتطور الحوكمة عالميا:

الجدول رقم) 1-1(: المراحل الاساسية لتطور الحوكمة عالميا.

[1] - حسام الدين غضبان ،**"محاضرات في نظرية الحوكمة،"** دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص- ص: 10-11 .

العام	الجهة	الإصدار
1992	CADBURY	صدور القواعد البريطانية لحوكمة الشركات بتقرير cadbury siradrian في عام 1992 حيث ألزم الشركات بالإفصاح عن الالت ازم بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عن ما لم يتم الالت ازم به.
1995	GREENBURY	صدور تقرير لجنة GEERNBURY الذي ركز على مكافآت اعضاء مجلس الإدارة، و الذي أوصى بالإفصاح الكامل على المدفوعات للإدارة من رواتب و مكافآت.
1998	HAMPLE	صدور تقرير HAMPLE الذي عنيّ بحوكمة الشركات وجاء ليعيد النظر في نظام حوكمة الشركات في المملكة المتحدة من خلال شمول القانونين السابقين CADBURY 1992 و GREENBURY 1995 في هذا التقرير.
2002	OECD	صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لحومة الشركات في عام 1999 و التي أصبحت حجر الأساس و معيا ار دوليا لواضعي السياسات و المستثمرين و الشركات و الأخرين أصحاب المصالح مع الشركات في جميع انحاء العالم.
2002	SARBANES OXLEY ACT	استجابة الأزمات التي حدثت في العديد من الشركات الأمريكية صدر قانون SANBANES OXLEY ACT بعد ما أقره الكونغرس الأمريكي كتشريع وتم التحديد فيه متطلبات جديدة بما في ذلك حوكمة تكوين لجان التدقيق و تحديد مسؤولياتها.
2004	OECD	إصدار نسخة 2004 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي و التمنية OECD و اشتملت على النسخة السابقة لم ارعاة التطوارت الأخيرة و الخب ارت في دول المنظمة وخارجها.
2008	OECD	إصدار نسخة 2008 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي و التمنية OECD و تضمنت على القواعد السابقة مدموجة بالخبارت العملية المشتركة التي تدعو جميع الأط ارف الاضطلاع بمسؤوليتهم.

المصدر: حسام الدين غضبان، " **محاضارت في نظرية الحوكمة** "، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1،2015، ص- ص:11-12.

المطلب الثاني: مفهوم و خصائص حوكمة الشركات

أولا: مفهوم حوكمة الشركات

1- مفهوم الحوكمة لغويا

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة و الحُكْمُ بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فان لفظ" الحَوْكَمَةُ " يتضمن العديد من الجوانب منه:

أ -**الحكْمَة** : ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

ب - **الحكْم: وَ** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

ت - ا **لإحْتكَام** : وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

ث - **التَحَاكمْ** : طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2- مفهوم حوكمة المؤسسات اصطلاحا

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح حوكمة الشركات، حيث أخذ المفكرون والباحثو ن وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها:

أ- مفهوم الحوكمة حسب الباحثين و المختصين

عرف الباحثين)Monks and Minow(حوكمة الشركات بأنها: "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء الشركة " .

ويرى الكاتب محمد مصطفى سليمان أن حوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرو ن من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة)مثل حملة السندات، العاملين، الدائنين، المواطنين(من ناحية أخر ى.

بالإضافة إلى ما ذكر آنفا تعتبر حوكمة الشركات :" الإطار الذي يسعى على تحقيق اهداف الشركة من خلال الدور الفعال لمجلس الإدارة ".

ب- مفهوم الحوكمة حسب المنظمات الدولية

وصف تقرير)Cadbury(عام 1992 حوكمة الشركات بأنها:" نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".

وقد عرف معهد المدققين الداخليَّين)IIA(حوكمة الشركات في مجلة)Tone At The Top(والصادرة عنه بأنها: العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".

عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها:"النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" .

أما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة فاعتبرها :" الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها . وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة".

مفهوم حوكمة الشركات في عام (OECD) 1998 وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه:

"النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقو ق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء."

وتعَرَّفْ حوكمة الشركات من ناحية أخر ى بأنها: "مجموعة من القواعد التي تجْرَى بموجبها إدارة الشركة داخليا. و يتم وفقها إشراف مجلس الإدارة على الشركة، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين، الذين قد يقيمون على بعد آلاف الأميال من الشركة ".

كما يمكن أن تعرف بأنها: "عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد صنع القرار، ومراقبة ورصد العمليات داخل الشركة ".

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

أ – مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

ب – تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخر ى.

ت – التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.

ث – مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين .يتضمن توزيع الحقو ق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين[1].

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

تضيف مؤسسة Truth للإستشارات الإقتصادية أن الحوكمة الجيدة تستدعي توافر الخصائص التالية

- ✓ **الإنضباط** : إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- ✓ **الشفافية** : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- ✓ **الإستقلالية** : لا توجد تأثي ارت غير لازمة نتيجة ضغوط؛
- ✓ **المسائلة** : إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- ✓ **المسؤولية** : المسؤولية أمام جميع الأط ارف ذو ي المصلحة في الشركة؛
- ✓ **العدالة** : يجب إحترام حقو ق مختلف المجموعات ذوي أصحاب المصلحة في الشركة؛
- ✓ **المسؤولية الإجتماعية** : النظر إلى الشركة كمواطن جيد.[1] الشكل رقم) 1-1 (: خصائص حوكمة الشركات

[1] - حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد ،**" واقع حوكمة المؤسسات في الجازئر و سبل تفعيلها"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الإبداع و التفكير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، أيام 6 و 7 فيفري، 2009، ص- ص: 3-5.

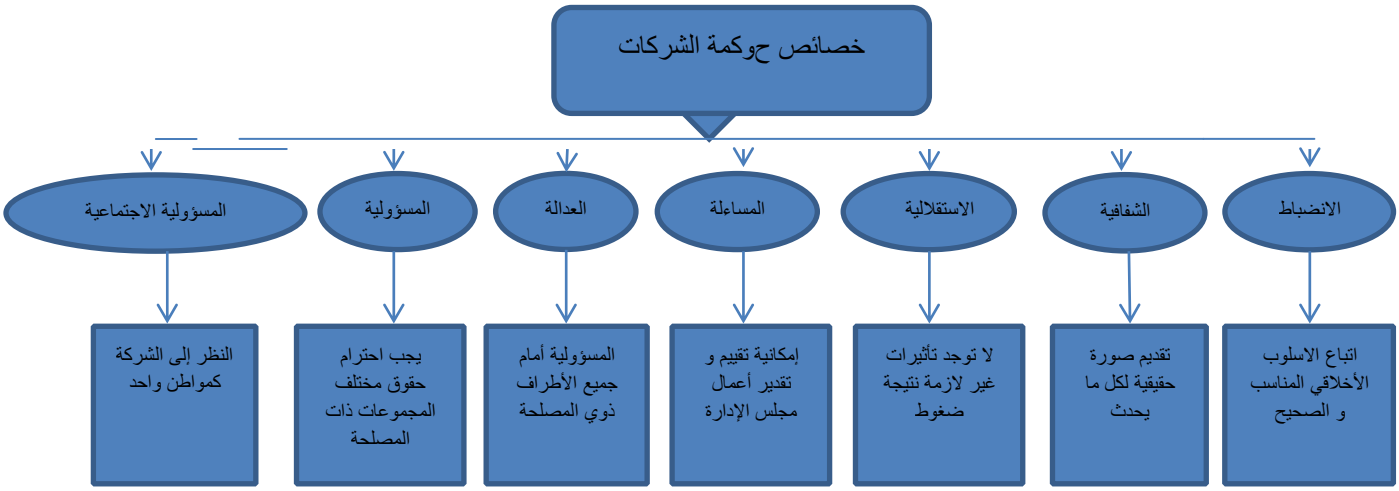

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات شركات قطاع عام و خاص و مصارف)المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات(**، الدار الجامعية، مصر،الطبعة الثانية: 2007-2008، ص:25.

المطلب الثالث : محددّات و مقومات حوكمة الشركات و الأطارف الرئيسية فيها وأبعادها

أولا: محددّات حوكمة الشركات

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنّها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة[1].

وهناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستو ى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية) انظر شكل1-2 أدناه.(ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي: [1]

1- المحددّات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي) مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس (، وكفاءة القطاع المالي) البنوك وسوق المال(في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية)هيئة سوق المال والبورصة (في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل

[1] - كيحلي سلمى عائشة ، ارضية كروش، يوم د ارسي حول **" أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي"**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ماي 2010، ص:32.

الأسواق بكفاءة) ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سو ق الأوارق المالية وغيرها (، بالإضافة إلى الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2- المحددّات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة[1]

شكل) 1-2 (: المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

[1] - اربح بوقرة، هاج رة غانم، "**الحكومة المفهوم و الأهمية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012 ، ص:9.

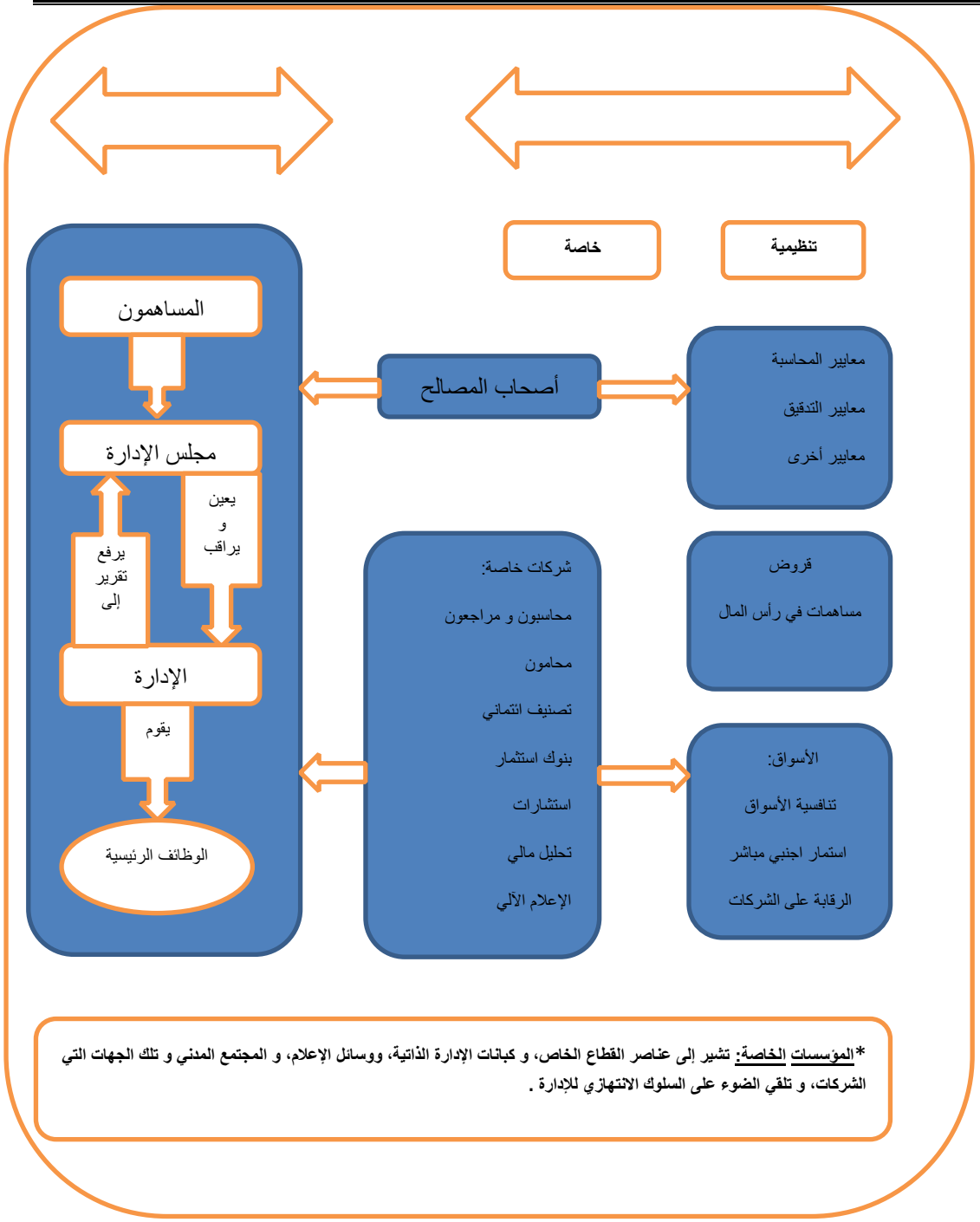

المصدر: سيد علي ميهوب "،**أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة،2014، ص:11.

ثانيا: مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي:

1. توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإدار ي للوحدة الاقتصادية.
2. وجود لجان أساسية – منها لجنة المراجعة – تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
3. وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
4. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
5. تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية[1].

ثالثا: الأطارف الرئيسية في الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي :

1 – المساهمون Les Actionnaires : هم من يقومو ن بتقديم راس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثما رهم و يملكو ن الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقل رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة. [1]

2 – مجلس الإدارة : وهم من يمثلو ن المساهمين وأيضا الأطراف الأخر ى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العام وكيفية المحافظة على حقو ق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعو ن بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- واجب العناية اللازمة (Duty Of Care): ويتطلب أن يكو ن مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد واجب العناية اللازمة والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكو ن الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.
- واجب الإخلاص في العمل (Duty Of Loyalty): ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

---

[1] هوام جمعة ،لعشوري نوال، **" دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"** ، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة) واقع، رهانات و آفاق(، جامعة العربي بن مهيدي،أم بواقي، الج ازئر، ص- ص: 10 - 11.

3 –الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكو ن مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه

الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة[1].

4– أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمّال و موظفين، إلاّ أنّ هذه المصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدّائنون مثلا يهتمون بمقدرة الشركة على السّداد، في حين يهتم العمّال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار[2].

اربعا: أبعاد حوكمة الشركات.

أ. البعد الرقابي: يتمثل في الآليات التي تنظم سير العمل في الشركة، سواء الداخلية كمجلس الإدارة، اللوائح...، أو الخارجية كمكاتب المراجعة الخارجية، مفتشية العمل....

ب– البعد الأخلاقي: و يتمثل في الالتزام بأخلاقيات العمل كالنزاهة، الشفافية....

ج– البعد الإستراتيجي: يتمثل في وضع الخطط التي تشجع الإبداع من أجل خلق القيمة للمساهمين أو الشركة ككل.

د–البعد الإفصاحي: وهذا من خلال إتاحة جميع المعلومات لمن يحتاجها في الوقت المحدد و الدقة المطلوبة[3].

المبحث الثاني : جودة المعلومات المالية

[1] رياض زلاسي" ،**إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الج ازئر ،2012، ص:16.

تعتبر المعلومات المالية، العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية جودة المعلومات المالية

والخصائص النوعية لها، و معايير تحققها و مشاكل تدنيها.

المطلب الأول : تعريف و خصائص جودة المعلومات المالية

قبل أن نتطر ق إلى مفهوم جودة المعلومات المالية لا بد من المرور ب:

أولا :البيانات

هي عبارة عن حقائق خام غير مترابطة وتكو ن على شكل إشارات و رموز أو ملاحظات وتمثل أفرادًا أو أشياء أو عمليات تبادل، وهي أيضًا تتمثل في المدخلات في نظام المعلومات الإدارية تنساب في قنوات الاتصال المختلفة من المصادر الداخلية عن كافة الأنشطة التي تنجزها المنظمة التي يعمل في أطارها نظام المعلومات)أي وظائف الإدارة([1].

ثانيا: المعلومات Information

كلمة معلومات هي مشتقة من كلمة" يعلم Inform "، و هي اي المعلومات مشتقة من الكلمة الفرنسية و اللاتينية التي تكتب بنفس الطريقة Information[2] ، و هي عبارة عن بيانات قد تم تحويلها ومعالجتها بحيث يكو ن لها معنى وقيمة حقيقية أو مدركة بالنسبة لمتخذ القرار.

ثالثا : المعلومات المالية

هي عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة داخل المنظمة[2] .

[1] - صباح ر حيمة محسن و آخرون، **"نظم المعلومات المالية - اسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها"**، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع ،ط1،عمان،الأردن، 2011، ص: 25 .

[2] - محمد بن أحمد السديري، محاض ارت حول **"نُظم المعلومات الإدارية"**، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ،2010، ص:2.

اربعا : تعريف و خصائص جودة المعلومات المالية

تعني جودة المعلومة المالية مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما يقصد بجودة المعلومات المالية مدى الإمتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام واخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة .

ويقصد أيضا بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة .كما أن مستو ى جودة المعلومات المالية والاقتصادية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات(مستخدمي المعلومات) وتتمثل خصائص جودة المعلومات المالية والاقتصادية فيما يلي :

أ – **ملائمة المعلومات** : أي يجب أن تكو ن المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات ، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها. ولكي تتصف المعلومات بالملائمة لابد أن تكو ن ذات قيمة تنبؤيه تحسن من قدرة متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، كذلك لابد أن تمتلك المعلومات الملائمة قيما استرجاعية) قيمة رقابية (متمثلة في قدرتها على الكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة. أما التوقيت المناسب فتمثل الخاصية الثالثة للمعلومات الملائمة والتي يقصد بها توفير المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها . [1]

ب – **الموثوقية للمعلومات** : تشكل الموثوقية)الاعتمادية(الخاصية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن فحو ى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، أي خاصية الموثوقية .

إنما تتعلق بأمانة المعلومات وامكانية الاعتماد عليه. ولكي تمتاز المعلومات بالثقة لابد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية وأولها الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز.

[1] - عباسي عصام،**"تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القارارت"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص:46 .

الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز في القياس فضلا عن تجنب تحيز القائم بعملية القياس .وتضاف إلى الأمانة خاصية القابلية للتحقق والتي تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطر ق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المالية .أما الخاصية الثالثة للمعلومات الموثو ق بها فهي الحيادية والتي تعنيالتجنب المتعمد الذي يهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، أي أن المعلومات المحايدة هي التي تخدم مصالح فئات المستخدمين كافة ولكي تكو ن مختلف المعلومات المالية والاقتصادية ذات جودة عالية يجب أن تكو ن ذات قابلية للمقارنة تمكن مختلف مستخدميها من تحديد أوجه الشبه أو الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، كما يجب أن تكو ن ذات قابلية للفهم أي قدرة المستخدمين من إدراك أهميته [1].

ج- قابلية الفهم: تعني أن تكون المعلومات المالية مفهومة من قبل المستخدمين، كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد[1] .

د - القابلية للمقارنة : يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخر ى سابقة لنفس الشركة[3].

هـ - الثبات : يقصد بمبدأ الثبات أن تطبق الشركة نفس الأساليب و الطر ق لنفس الأحداث المحاسبية لا تتغير من فترة محاسبية إلى أخر ى[4].

المطلب الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المالية

بحيث تتحقق جودة المعلومة المالية انطلاقا من مجموعة المعايير التالية:

أ - معايير قانونية : تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام ، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها[2].

[1] - ريمة مناع، لع اربة مولود،**" أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقرار المالي"**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة2، مجلة د ارسات اقتصادية، العدد رقم 01، 2014، ص- ص :219-220 .

[2] جمال لعشيشي ،**"محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"**، الأوارق الزرقاء، الج ازئر ،2010 ، ص: 13.

ب – **معايير رقابية** : ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من سياستها واجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها

المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالت ازم بالقواعد والقوانين المطبقة.

ج – **معايير مهنية** : تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وافصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاو ن بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح الشركة.

والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

د – **معايير فنية** : إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار[1].

المطلب الثالث : مشاكل تدني جودة المعلومات المالية

كما أن هناك مجموعة من المشاكل تؤدي إلى تدني مستو ى جودة هذه المعلومات والمتمثلة خاصة في مشكلة عدم تماثل المعلومات) المعلومات غير المتماثلة أو غير المتكافئة(والتي يقصد بها التوزيع غير المتساو ي للمعلومات الناجمة عن عدم توافر درجة عالية من الإفصاح والشفافية للمعلومات .أي وجود فئة من المستثمرين على درجة كافية من المعلومات دو ن غيرهم بما يؤثر سلبا على كفاءة الأسواق المالية وعدالة الأسعار، وبالتالي انخفاض سيولة السو ق نتيجة الرغبة لدى المستثمر العادي للمشاركة في السو ق نظرا لارتفاع درجة المخاطرة .لذا تمثل مشكلة عدم تماثل المعلومات أحد أهم العوامل

[1] - هوام جمعة، لعشوري نوال، **"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"**، مرجع سبق ذكره، ص- ص:17-18.

الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية .ويخلق نقص المعلومات مشاكل في النظام المالي من ناحيتين الأولى قبل أن يتم التداول المالي وتسمى تلك المشكلة الاختيار العكسي أو الانتقاء المعاكس والثانية بعد أن يتم التداول المالي وتسمى المخاطر المعنوية أو الخطورة الأخلاقية :

أ – **الاختيار العكسي أو الانتقاء المعاكس:** هي مشكلة من مشاكل عدم تجانس المعلومات ، تنشأ قبل إتمام المعاملة وذلك عندما يكو ن أصحاب المخاطر الكبيرة في الائتمان هم أكثر الأشخاص سعيا للحصول على القرض .

ب – **المخاطر المعنوية أو الخطورة الاخلاقية** :الخطر الذي يحدث بعد أن تتم المعاملة، وعندما يكو ن هناك حافز لدى المقترض لممارسة أنشطة لا يرغب فيها المقرض أو أنشطة غير أخلاقي) أي أنشطة تقلل من احتمال سداد القرض) .

السعي إلى الاستفادة ويرتبط بالمشكلتين السابقتين مشكلة أخر ى هي مشكلة) السعي الى الاستفادة دو ن دفع تكاليف(وتحدث هذه المشكلة عندما يقوم الأشخاص الذين لا ينفقو ن مواردهم على جمع المعلومات بالاستفادة من المعلومات التي يقوم الآخرو ن بجمعها الأمر الذي يثبط من حافز الحصول على المعلومات[1].

المبحث الثالث : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على علاقة الحوكمة بالمحاسبة و دور آلياتها في تحسين جودة المعلومات المالية و إنعكاسات قواعدها على الإفصاح و جودة التقارير المالية

المطلب الأول : علاقة الحوكمة بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستو ى المهني أو المستو ى التنظير ي بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً أو تأثراً بمبادئ واجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ واجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدو ن دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ واجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة جليا في ما يلي :

أ – ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دوراً بارزاً في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الد راسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

ب – ير ى المحاسبو ن أن تطبيق ظاهرة حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستو ى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

ج – إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قو ي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي مككن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.

د – يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة[1].

المطلب الثاني : آليات حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية.

وتؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات صنفها كل من Impavido & Hess إلى آليات حوكمة داخلية وأخر ى خارجية سيتم تناول هذه الآليات بشكل مختصر وكما يأتي :

[1] جاوحدو رضا، **" تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية"**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة) واقع، رهانات و آفاق (، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،07-08 ديسمبر 2010،ص:06.

أولا :الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

أ – دور مجلس الإدارة

إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن يذكر Harianto & Singh كل من أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين واعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القو ي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائه، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكو ن هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكو ن في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

والشكل الموالي يوضح المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:

الشكل رقم)2–1(: المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:

مكونات مجلس الإدارة

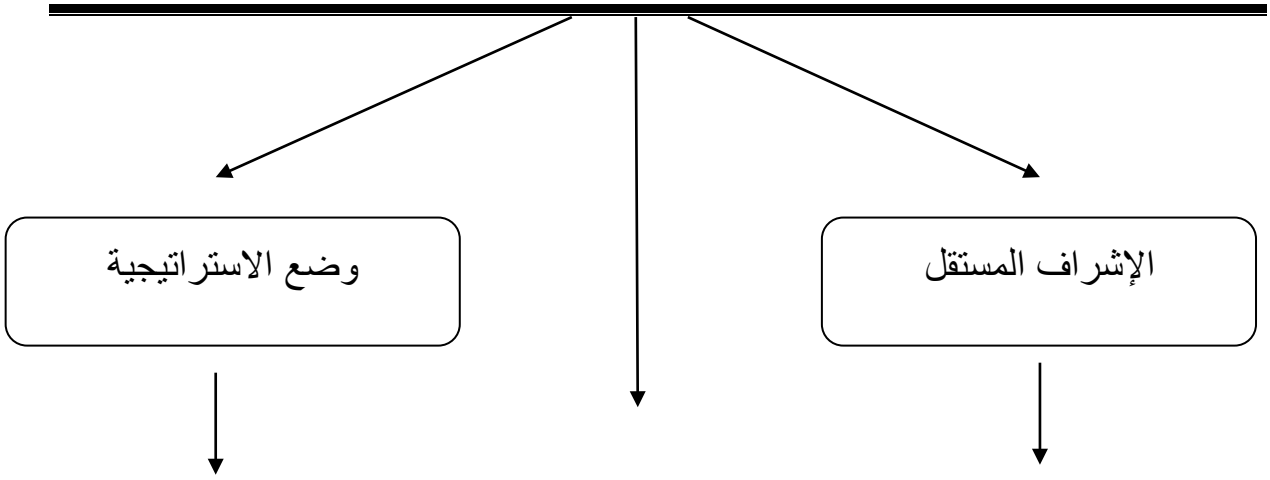

أعضاء غير تنفيذيين مستقلين. – استقلال القيادة.	- القدرة على استبدال مجلس الإدارة. - الإشراف الإداري	استراتيجية كل وحدة من العمل. –استراتيجية الشركة

المصدر: محمد مصطفى سليمان،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإدار ي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص: 98.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والم ارقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنّها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس بالتالي فالمجلس هو صاحب الق ارر النهائي والمسؤولية الكاملة[1].

ب – **لجنة المراجعة:**

أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية إن إنشاء لجان الم ارجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات و التقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات لأطراف الخارجية ، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية و على تدعيم استقلالية و دور المراجع الخارجي و التأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، سوف يؤدي هذا بضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين و الأطراف الخارجية الأخر ى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير، بل و الأكثر من ذلك إن العديد من البورصات المالية و العالمية

[1] قرواني أسامة ،**"أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الافصاح المحاسبي"**، م رجع سبق ذكره، ص:12.

تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة الم ارجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية و تقرير المراجع [1]

حتى تزيد من جودة و مصداقية المعلومات التي تتضمنها، كما يجب على لجنة الم ارجعة التأكد من كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، و انها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما [1].

ج – المراجعة الداخلية

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي ضمان للشركة على درجة دقة العمليات واعطاء نصائح لأجل التحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو يساعد هذه الشركة على تقييم الأهداف المتوقعة وفي الجزائر فقد نص المشرع الجزائر ي في الثمانينات من خلال المادة 40 من القانو ن التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي1988 الذي ينص على أنه : يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها [2].

ثانيا :الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

أ – المراجع الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ،فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهر ي وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وادارة الوحدة الاقتصادية)القضاء على مشكل الوكالة(، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات) بين المسيرين و المساهمين خاصة (، ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية. [2]

المطلب الثالث :انعكاسات قواعد الحوكمة على الافصاح و جودة التقارير المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قو ي وجودة للمعلومات المالية على الشفافية الحقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر أمراً رئيسيًا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، وتظهر

---

[1] سمير كامل محمد عيسى، **"أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دارسة تطبيقية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعةالإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم 45 ، يوليو 2008 ، ص:2.

[2] قرواني أسامة ،**"أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الافصاح المحاسبي"**، مرجع سبق ذكره، ص:12.

التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقو ق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح يعد شرط أساسيا [1]

لاجتذاب رؤوس الأموال، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك و بذلك تكو ن هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها و لكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثو ق أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكو ن قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكو ن حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكو ن قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطر ق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم[1].

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

ماجد إسماعيل أبو حمام " أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية لشركات مدرجة في البورصة في سو ق فلسطين للأوارق المالية، و هي عبارة عن مذكرة ماجستير غير منشورة في قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2009.

قامت هذه الدراسة التعرف على قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية وابراز أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها

- ✓ عدم كفاية دور مجالس إدا ارات الشركات في وضع خطط إستراتجية مما يادي إلى ضعف دور هذه المجالس في متابعة أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.
- ✓ عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المصالح في الشركات المدرجة في سو ق فلسطين للأوارق المالية، مما تاثر على صحة قرارات المستثمرين و المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- ريمة مناع، لع اربة مولود،" أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستق ارر المالي، مجلة الد ارسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهر ي قسنطينة2،العدد01،2014.

[1] سمير كامل محمد عيسى ،**"أثر جودة المارجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دارسة تطبيقية"**، مرجع سبق ذكره ، ص:2.

قامت هذه الد ارسة بإب ارز مدى تأثير جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستق ارر المالي. ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها

- ✓ إن تزويد مختلف متخذي الق ارارت بقاعدة بيانات ومعلومات هشة، يساهم في تراكم حالات عدم الاستقرار المالي وتوالي حدوث المشاكل المالية على مستو ى الماسسات المالية.
- ✓ إن عدم تماثل المعلومات وما ينجم عنها من عدم تكافا المتعاملين في الحصول على المعلومات يمكن أن ياثر سلبا على قرارات المستثمرين من جهة وعلى كفاءة الأسواق المالية من جهة أخر ى. فيحول الأسواق المالية إلى أسواق للمضاربة العشوائية، ما يادي في النهاية إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية المتاحة وحدوث اضطرابات في الأسواق المالية والتي تسفر عن حدوث أزمات على مستو ى القطاع المالي.
- ✓ كما أن تدني مستو ى جودة المعلومات المالية والاقتصادية يادي إلى ظهور مشكلة تفشي الشائعات وتسريب المعلومات غير الصحيحة التي تنشأ نتيجة ضعف الإفصاح والشفافية واحتكار المعلومات.

والتي تاثر في مستو ى كفاءة أهم مكونات النظام المالي ألا وهي الأسواق المالية باعتبار أن الأسواق المالية آلية مناسبة لتسعير الأسهم، كما تتأثر الأسعار بكمية المعلومات المتدفقة إلى السو ق المالية من حيث جودتها وتوقيتها وعدالة الحصول عليها.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل إبراز مفهوم جودة المعلومات و خصائصها من ملائمة ، موثوقية، قابلية الفهم ، قابلية المقارنة و الثبات ، و كذا الوقوف على مدى علاقة حوكمة المؤسسات بالمحاسبة ومخرجات النظام المحاسبي، وكذلك الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة من خلال آلياتها والمساهمة في تحقيق الشفافية واضفاء المصداقية على المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسات وتوفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

الفصل الثاني
الجانب التطبيقي

المبحث الأول : الدراسة الإستطلاعية و عرض خصائص العينة

المطلب الأول: الدراسة الإستطلاعية

يمكن الاشارة في البداية إلى الهدف من الدراسة الإستطلاعية يتمثل في :

أهداف الدراسة الاستطلاعية :

– التعرف على ميدان الدراسة وتحديد خصائصه .

– التعرف على صعوبة الميدان التي يمكن مواجهتها في الدراسة الحالية.

– قياس الخصائص السيكومترية لأدوات البحث .

حدود الدراسة الإستطلاعية :

الحدود المكانية: أجريت الدراسة الاستطلاعية بولاية عين الدفلى .

الحدود الزمانية : خلال الاسبوع الثاني من شهر ديسمبر 2019 .

الحدود البشرية: اجريت الدراسة على عينة قوامها 100 عامل في غرفة التجارة و الصناعة بولاية عين الدفلى .

منهج الدراسة :

قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي في دراستنا لمنهج الوصفي أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية و رسائل الماستر والدكتوراة ، ومناهج البحث العلمي بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث، واستخدام منهج معين في البحث يتطلب وقتًا وجُهدًا كبيرين في سبيل الوصول إلى جميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بظاهرة البحث، وسوف نتعرف هذا المقال على تعريف المنهج الوصفي وخصائصه.

مكان إجراء البحث:

: لمحة تاريخية خاصة بغرف التجارة و الصناعة الجزائرية:

المطلب االثاني :مكان إجراء البحث

نشأة الغرفة التجارية

من 1830 الى 1962 :

أنشئت غرف التجارة و الصناعة أثناء الحقبة الاحتلالية.

و قد كانت يسيرها أساسا معمرون خدمة لمصالح الدولة المستعمرة.

على مر السنين كونت هذه الغرف ذمة معتبرة.

- – صاحبة امتياز متعلقة بالمناطق المينائية و المطارات (تمت مثلا توسعة ميناء الجزائر من طرف غرفة التجارة و الصناعة للجزائر) و فضاءات التظاهرات الاقتصادية و مخازن العبور.
- – صاحبة املاك عقارية و منقولة (القصر القنصلي , بورصة الجزائر , مقرات بنوك و شركات تأمين).
- – صاحبة أجهزة للتكوين: مدارس تجارية, مدارس للخياطة, مدرسة تقنيات التبريد.
- – صاحبة قيم عقارية (مساهمات لدى عدة شركات من بينها الخطوط الجوية الفرنسية Air France).

بالإضافة الى ذلك , خولت للغرف مهام السلطة العامة في بعض المجالات :

- – تسيير السجل التجاري و منح علامات الجودة.

من 1962 الى 1976 :

أدت الخيارات السياسية و الاقتصادية الى تخفيف تدريجي في مهام الغرف و أملاكها (ذمتها) لفائدة مؤسسات عمومية جديدة

(Comex , Ofalac , Sonatraq , ONP , ENIC)

وعلى سبيل المثال فقد تم سنة 1962 تأسيس معرض الجزائر بترخيص من الدومين و بقرض صيني (سددته من بعد دولة الصين كليا).

حيث أسست و نصبت الديوان الوطني للمعارض و التصدير و من بعد

الشركة الوطنية للمعارض و التصدير حاليا.

تقلص دور الغرف في بداية السبعينات الى بث المعلومات التجارية و التكوين المهني (الخياطة , الحلاقة و المحاسبة و الاختزال على الآلة الكاتبة).

و ذلك الى غاية سنة 1976 حل معظمها.

سنة 1980: إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة و غرف التجارة و الصناعة في شكل مؤسسة عمومية إدارية:

- أنشئت في اطار ادماج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.
- تحتوي علي مجلس للتوجيه وممولة كليا من ميزانية الدولة(على المستوى المحلي).
- المرسوم 80-47 المؤرخ في 23 فيفري المتضمن إنشاء غرفة تجارية في الولايات.
- **سنة 1987 :** الانتقال من الغرفة الوطنية للتجارة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.
- إشراك المؤسسات في النشاطات .
- اعتماد مبدئ إنظام الشركات.
- تنظيم المتعاملين في اقسام متخصصة وفقا للنشاط المهني.
- تنصيب مجلس إدارة مفتوح لممثلي رؤساء المؤسسات المرسوم 87-171 المؤرخ في 01أوت 1987.

سنة 1996: تأسيسس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

- تغيير التسمية من الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.
- تخصيص البعثات القنصلية الكلاسيكية.
- الانتساب التلقائـي.
- مؤسسة بتمثيل هرمي مع تخفيض عدد غرف التجارة و الصناعة (الانتقال من 48 غرفة تجارة في كل ولاية إلى 20 غرفة تجارة و صناعة).
- تنصيب هيئات جديدة: الجمعية العامة، المجلس و اللجان
- التقنيــة :
- تمويل مشترك (موارد خاصة ، الضرائب ، الاعانات و الاشتراكات)

(المرسوم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996).

- **سنة 2000 : اعادة شروط الاستحقاق**
- إعداد شروط الاستحقاق.
- (المرسوم التنفيذي رقم 2000- 312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000).
- توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في مجال التكوين (المادة2 من المرسوم 2000-312) إطلاق التكوينات
- الاولية : تكوين ما بعد التدريج المتخصص، الشراكة ...
- إصدار قرار وزاري مشترك.
- مرسوم تنفيذي رقم 2000-312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000.

سنة 2010 : تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة على اثر الانتقال التدريجي من 20 الى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات و تطلعات المتعاملين الاقتصاديين و لا سيما السعي على تقربهم وربطهم بغرفتهم.

بموجب اصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 مؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010 , المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 , المتضمن انشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة , انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضو الى 219 عضو كمت انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة من 55 عضو الى 19عضو.

التعريف بغرفة التجارة والصناعة "الزكار " عين الدفلى

أ- التعريف :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري (EPIC)تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ,وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، حيث أنها مؤسسة تمثل المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات في ادارة دوائرها الإقليمية لدى السلطات العمومية انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ في 03 مارس 1996 المعدل بالمرسوم رقم 311/2000 المؤرخ في 14 اكتوبر 2000 ،وينتمي إلى غرفة التجارة والصناعة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا (تجاريا، صناعيا وخدماتيا) و المسجلين في السجل التجاري

ب-نشأة غرفة التجارة و الصناعة الزكار لولاية عين الدفلى

تم إنشاء غرفة التجارة والصناعة " الزكار " سنة 1984 كمكتب تابع لغرفة التجارة و الصناعة الونشريس بالشلف كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري (EPA) هدفها هو تنشيط المحيط الاقتصادي ومتابعة المؤسسات الاقتصادية ، في سنة 1987 ومثل كل غرف التجارة والصناعة الجزائرية ، اصبحت غرفة التجارة والصناعة الزكار مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) مستفيدة من إجراءات المرسومين التنفيذيين التاليين :

- بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 والمتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة.(CCI)
- بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14شوال عام 1416 الموافق 3مارس سنة 1996 والمتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.(CACI)

حيث أصبحت تحت وصاية وزارة التجارة مع الحفاظ على مسؤوليتها المعنوية (Morale) وكذا استقلاليتها المالية و يتم تمثيل المصالح العامة للقطاعات التالية :التجارة ،الصناعة ،الخدمات ،مؤسسات الأشغال العمومية

على المستوى المحلى لولاية عين الدفلى

صلاحيات غرفة التجارة والصناعة " زكار : "

مهام غرف التجارة والصناعة زكار :

مكلفة بتمثيل مصالح منخرطيها في المجالات التالية تجارة ، صناعة ، خدمات ، أشغال عمومية لدى السلطات العمومية.

المهام الموكلة لها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-93 مؤرخ في 96/03/03 هي :

- 1التمثيل

-2الإستشارة

-3الإدارة

-4التوسع الإقتصادي

وبما أنها مؤسسة ذات طابع شخص معنوي تجاري وكونها مسجلة في السجل التجاري ، للغرفة

*إمكانية ممارسة نشاطات تجارية وإقتصادية وذلك من خلال تأسيس وإدارة مؤسسات ذات طابع تجاري ، صناعي وخدماتي مثل مدارس التكوين وتحسين مستوى المؤسسات لتدعيم نشاطها وكذا لإعادة هيكلتها

*إمكانية إنشاء هيئة من أجل التدخل بطلب من المتعاملين لفض النزاعات التجارية الوطنية.

المطلب الثاني : مؤهلات غرفة التجارة والصناعة " **زكار** " :

تتدخل غرفة التجارة والصناعة **زكار** في خمس مجالات مختلفة :

أ-الإستشارة:(CONSULTATION)

تقدم كل الآراء والمقترحات لصالح المتعاملين الأقتصاديين حول المواضيع في مجال تخصصها بطلب من السلطات العمومية

ب-المعلومات : (INFORMATION)

تلاحظ تحلل وضعيات نشاطات التجار ، الصناعيين ، تقدم معلومات للسلطات العمومية ومنخرطي

غ ت ص ز حول كل المسائل التي ضمن إختصاصها بواسطة الوثائق،توفر وتنشر الوثائق والمعطيات الإقتصادية من خلال الإعلانات للمتعاملين الإقتصاديين AVIS AUX OPERATEURS) ECONOMIQUES) .

-ج- الترقية:(PROMOTION)

تأخذ على عاتقها كل العمليات ذات الطبيعة الترقوية في مجال إختصاصها بالطبع حول طبيعة وجدوي وضرورة كل مشروع.

تنظم وتشارك في المعارض والصالونات الوطنية والدولية تشجع الإبداع وتطوير المؤسسات وذلك عن طريق المتعاملين المحليين.

د-المساعدة:(ASSISTANCE)

تضمن إعادة تأهيل المنخرطين وذلك بتنظيم ملتقيات ،أيام دراسية وغيرها.

تقدم كذلك المساعد التقنية للمتعاملين ،وكذا حل كل الصعوبات بينهم

نشاطات غرفة التجارة والصناعة "زكار_ :"

أ-الإنعاش الإقتصادي ولقاءات رجال الأعمال :

الإنعاش الأقتصادي ولقاءات رجال الأعمال موجهة للتوسع الأقتصادي للمؤسسات .و هذا من أجل كذلك تطور المبادلات التجارية وبالأخص تشجيع التصدير وهذا بالنظر إلى عدة مؤسسات قامت بإبرام إتفاقيات لتصدير منتوجاتها .

حيث تتم عملية التصدير للمنتوجات الجزائرية بالمصادقة من طرف غرفة التجارة والصناعة على شهادة المنشأ (Certifiqua d'origine) بطلب من المؤسسة المصدرة كإجراء من إجراءات المفروضة من طرف الجمارك .

ب-ترقية المعارض والصالونات المتخصصة :

غ ت ص **زكار** تنشط في هذا المجال ، كونها تنظم 10 تظاهرات في السنة تسجل فيها حضور قوي للمتعاملين الإقتصاديين المحليين في إطار ترقية وتطوير المنتوجات المؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في الصالونات الوطنية.

كما أقامت غرفة التجارة والصناعة زكار بصالونات متعددة ومتخصصة بالمنتوج الوطني تحت رعاية معالى وزير التجارة ووالى الولاية بمشاركة العديد من المؤسسات الإقتصادية سجلت حضورهامن مختلف ولايات الوطن ممثلة في قطاعات مختلفة .

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لغرفة التجارة و الصناعة * الزكار* لولاية عين الدفلى

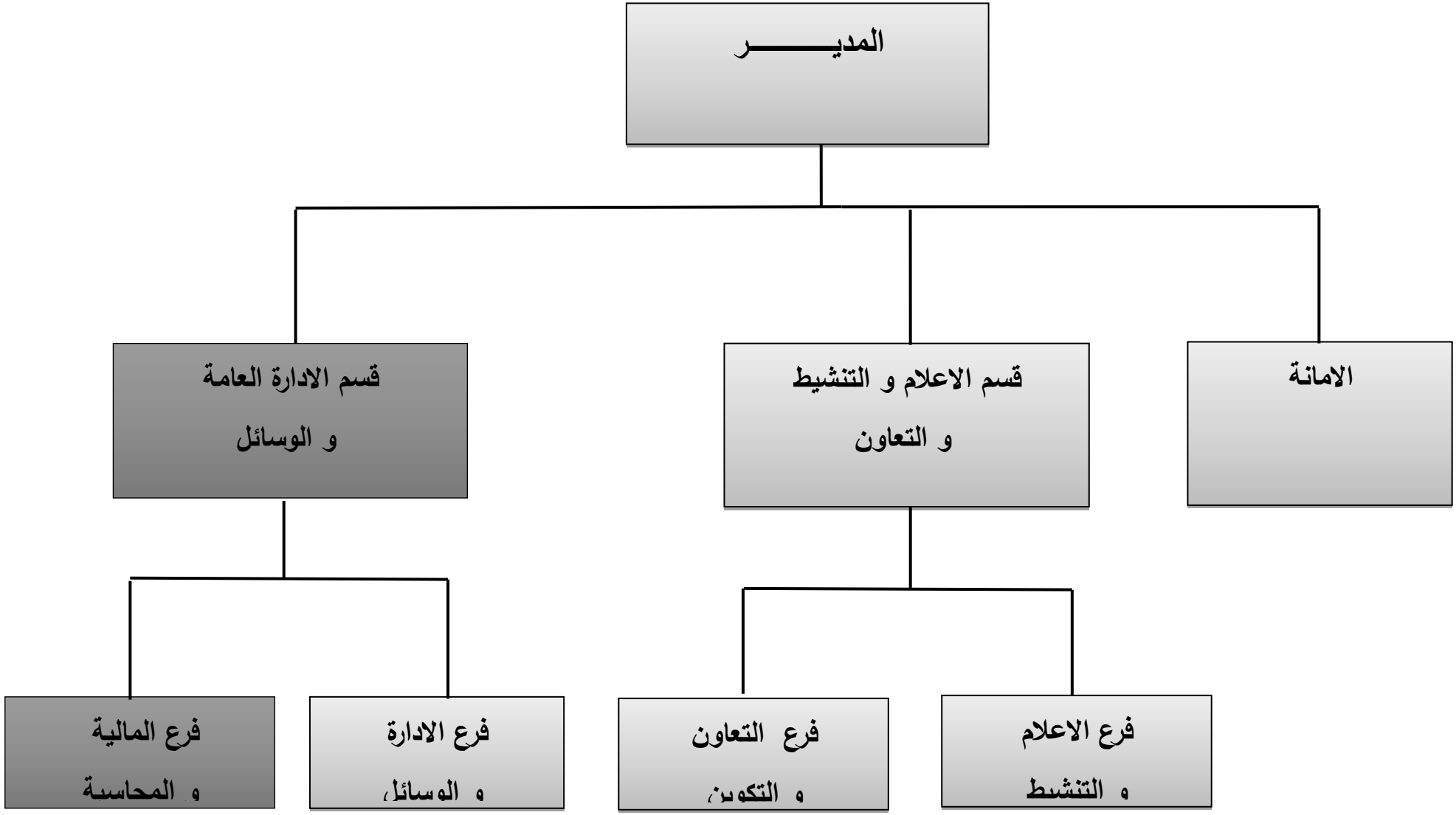

مهام مكتب التربص (قسم الادارة و المالية):

ينقسم إلى فرعين

فرع المالية و المحاسبة

- إعداد أجور الموظفين
- التصريحات الضريبية الشهرية و الفصلية و السنوية
- التصريحات لمصالح الضمان الاجتماعي
- اعداد الحصائل السنوية و الميزانية المالية
- اعداد التقارير المالية
- اعداد الميزانيات التقديرية

فرع الادارة و الوسائل

- السهر على السير الحسن لمصالح الغرفة
- حفظ ملفات الموظفين و كل ما تعلق بهم
- مسك الدفاتر القانونية
- جرد جميع ممتلكات الغرفة
- متابعة الجرد
- مسك الصندوق

خصائص عينة البحث:

الجنس:

المتغير	التكرار	النسبة
ذكر	50	%50
أنثى	50	%50

تتكون عينة البحث من عمال من الجنسين حيث بلغ عدد الذكور 50 و عدد الإناث 50 بنسبة متساوية تقدر ب50% لكل من الجنسين.

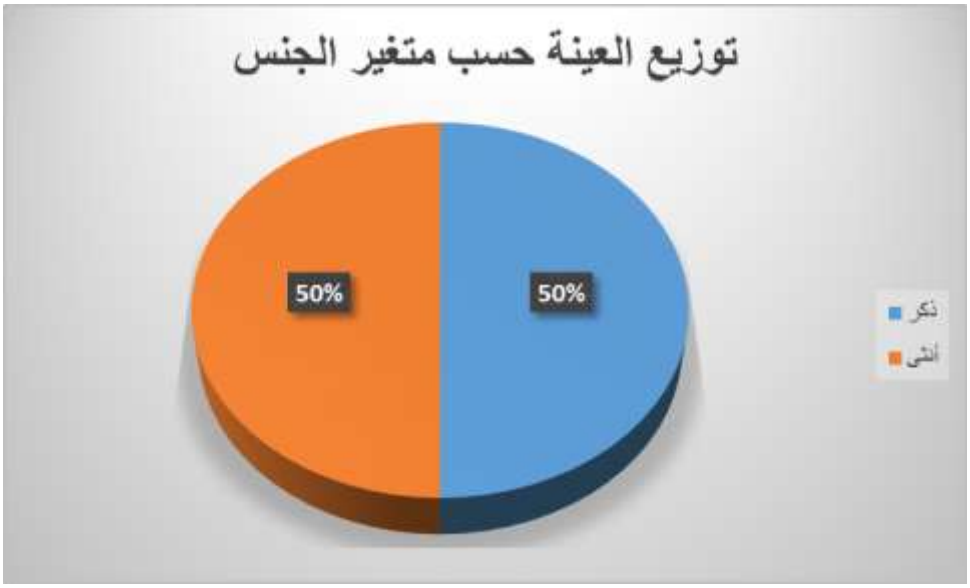

السن :

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	42	%42
من 30 إلى 50 سنة	24	%24
أكثر من 50 سنة	34	34%

من خلال الجدول نلاحظ توزيع العينة حسب متغير السن هو كتالي أكبر نسبة مقدرة ب 42% من الأفراد الأقل من 30 سنة تليها نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة بنسبة 33% و في الأخير نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة بنسبة 24% .

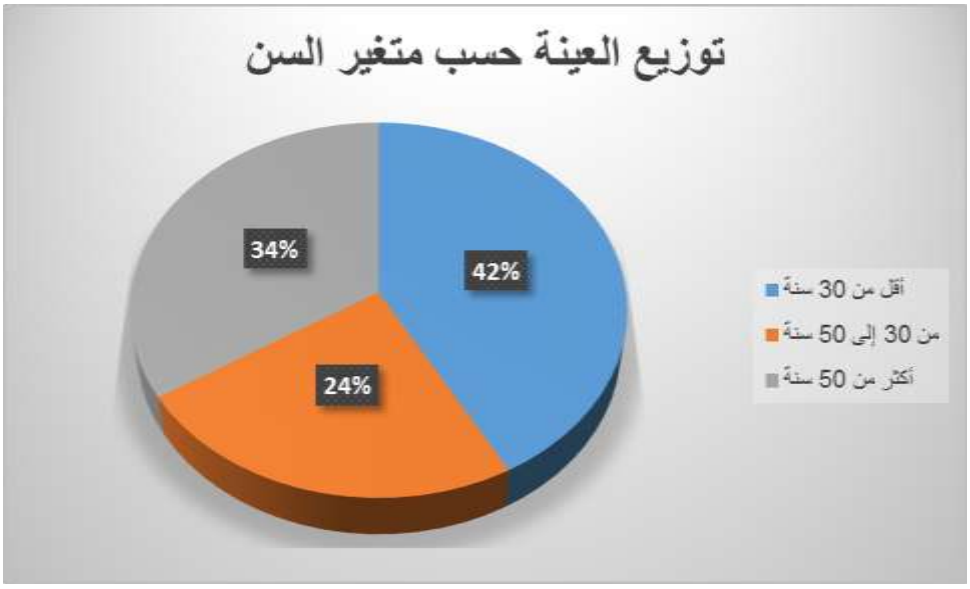

المؤهل العلمي:

المتغير	التكرار	النسبة
ليسانس	60	%60
ماستر	10	%10
ماجستير	0	00
دكتوراه	0	00
أخرى	30	%30

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة حاصلون على شهادة ليسانس بتكرار 60% يليهم الحاصلون على شهادة الماستر بنسبة 10% بينما 30% من أفراد العينة لديهم شهادات أخرى فيما لا يحوز أي فرد من أفراد العينة على شهادتي ماجستير و دكتوراه.

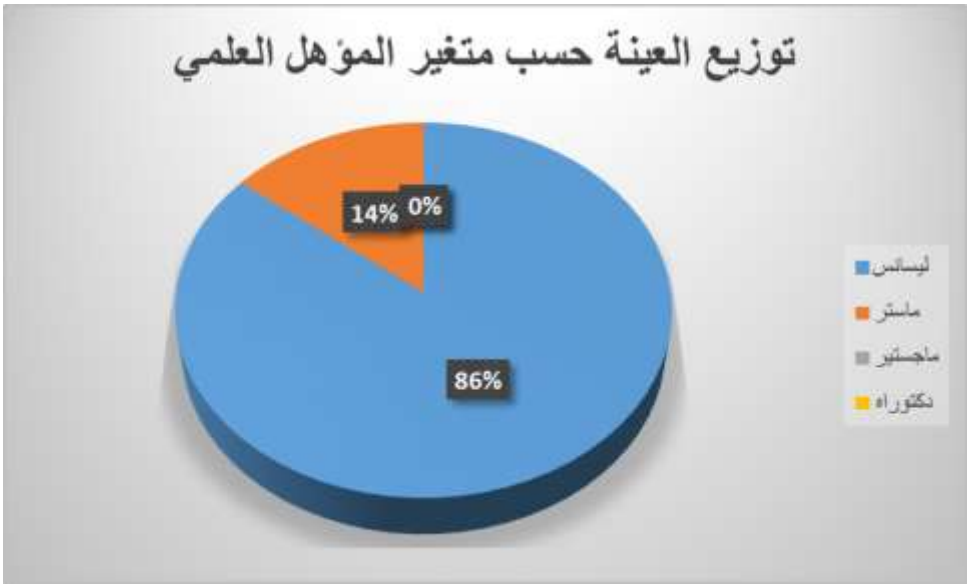

المنصب الوظيفي:

المتغير	التكرار	النسبة
المدير	00	
رئيس مصلحة	4	%4
عضو مجلس الإدارة	14	%17
مدير الفرعي	2	%2
تقني	40	%40
عامل	40	%40

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يشغلون وظيفتي عامل و تقني بنسبة 40% لكل منهما فيما يلي هذا أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 14 % ورؤساء المصالح بنسبة 4% وفي الأخير المدراء الفرعيين بنسبة 2%.

الخبرة المهنية :

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من5 سنوات	20	%20
من 5 إلى 10 سنوات	60	%60
من 11 إلى 15 سنة	10	%10
أكثر من 15 سنة	10	%10

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذين تبلغ خبرتهم المهنية بين 5 و 10 سنوات هم الأكثر بنسبة 60% يليهم من تقدر سنوات خبرتهم بأقل من 5 سنوات بنسبة20% و في الأخير من تتراوح مدة خبرتهم بين 11 و 15 سنة و أكثر من 15 سنة بنسبة 10% لكلا منهما.

المبحث الثاني : أدوات جمع و تحليل البينات

المطلب الأول : أدوات جمع البيانات

تم الإعتماد في جمع البيانات على استبيان يتكون من 25 سؤال تنقسم إلى محورين المحور الأول هو الإطار المفاهيمي لمبدأ حوكمة الشركات و يتكون من 13 سؤال هي كالتالي :

- تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها
- تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الإقتصادية لها
- توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضماع تحقيق مصالح اليمهور تحقق الحوكمة في الشركات
- تؤثر استق لية الإدارة واليهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات
- **تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة**
- يعتبر انلتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيس ي لفاعليتها في المؤسسة
- يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات اليزائرية
- عدم وضوح القوانيع واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة
- ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والص حيات يحد من فاعلية الحوكمة
- عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة
- توافر إطار تنظيمي فعال ييمن تطبيق حوكمة الشركات
- قوانيع الشركات المطبقة في اليزائر تافل للمساهميع الحق في انتخاب أو عزل أعياء مجلس الإدارة
- يحق للمساهميع مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلو

أما المحور الثاني فهو جودة التقارير المالية ويتكون من 12 سؤال هي كتالي

- تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة
- التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة
- تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة
- تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ القرار
- تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة
- الإلتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية
- تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية

- يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية
- تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية
- شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها
- يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية
- التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية

الخصائص السيكو مترية

- **الصدق**

قمنا بعرض هذا الإستبيان على مجموعة من المحكمين الذين اطلعو على بنود هذا الإستبيان و تفقوعلى صدق البنود.

جدول رقم (7) يوضح ملاحظات الأساتذة المحكمين المختصين في علوم التربية

طبيعة التحكيم	عدد المحكمين	ملاحظات الاساتذة المحكمين
التعليمة		
بدائل الاجوبة		
عدد فقرات		
محتوى الفقرات		

- **الثبات**

طريقة معامل ألفاكرونباخ:

جدول رقم(9): يوضح حساب الثبات بطريقة الفاكرونباخ في الإستبيان

البعد	معامل الفاكرونباخ
المقياس ككل	0.87

مفتاح التصحيح:

البديل	عير موافق بشدة	عير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المطلب الثاني :أدوات تحليل البيانات:

تم الإعتماد في تحليل البيات على الأدوات الإحصائية التالية

- التكرارات و النسب المأوية وستخدمت في التعبير عن خصاءص و توزيع العينة
- المتوسط الحسابي : استعملة كمقياس النزعة المركزية
- الإنحراف المعياري استخدم كمقياس لتشتت
- اختبار t test

المبحث الثالث :جمع و تحليل البيانات :

المطلب الأول : جمع البيانات :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

. المحور الأول	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التأثير على رضا العميل
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
العبارة رقم 1	10	19	22	17	32	3.42	1.37	مرتفعة	إيجابي
	%10	%19	%22	%17	%32				
العبارة رقم 2	05	17	10	22	46	3.87	1.30	مرتفعة	إيجابي
	%05	%17	%10	%22	%46				
العبارة رقم 3	10	04	04	49	33	3.91	1.20	مرتفعة	إيجابي
	%10	%04	%04	%49	%33				
العبارة رقم 4	07	07	26	18	42	3.81	1.25	مرتفعة	إيجابي
	%07	%07	%26	%18	%42				
العبارة	08	10	15	29	38			مرتفعة	إيجابي

رقم 5	%08	%10	%15	%29	%38	3.79	1.27		
العبارة رقم 6	12	16	19	36	17	3.30	1.27	مرتفعة	إيجابي
	%12	%16	%19	%36	%17				
العبارة رقم 7	23	20	17	23	17	2.91	1.43	منخفضة	سلبي
	%23	%20	%17	%23	%17				
العبارة رقم 8	13	00	02	33	52	4.11	1.31	مرتفعة	إيجابي
العبارة رقم 09	05	00	31	12	52	4.06	1.13	مرتفعة	إيجابي
	%05	%00	%31	%12	%52				
العبارة رقم 10	04	03	13	40	40	4.09	1.00	مرتفعة	إيجابي
	%04	%03	%13	%40	%40				
العبارة رقم 11	24	06	23	26	21	3.14	1.45	مرتفعة	إيجابي
العبارة رقم 12	05	17	10	22	46	3.87	1.30	مرتفعة	إيجابي
	%05	%17	%10	%22	%46				
العبارة رقم 13	10	04	04	49	33	3.91	1.20	مرتفعة	إيجابي
	%10	%04	%04	%49	%33				

المحور الثاني : جودة التقارير المالية

. **المحور الثاني**	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة الموافقة**	**التأثير على رضا العميل**
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				

العبارة	20	10	20	20	30			مرتفعة	إيجابي
رقم 1	%20	%10	%20	%20	%30	2.40	042		
العبارة	20	10	5	15	50			مرتفعة	إيجابي
رقم 2	%20	%10	%05	%15	%50	4.02	0.60		
العبارة	5	10	10	25	50			مرتفعة	إيجابي
رقم 3	%05	%10	%10	%25	%50	3.00	1.50		
العبارة	5	5	30	20	40			مرتفعة	إيجابي
رقم 4	%05	%05	%30	%20	%40	3.60	1.45		
العبارة	10	10	20	20	40			مرتفعة	إيجابي
رقم 5	%10	%10	%20	%20	%40	3.80	1.87		
العبارة	15	10	10	25	45			مرتفعة	إيجابي
رقم 6	%15	%10	%10	%25	%45	4.02	1.24		
العبارة	25	5	15	50	5			منخفضة	سلبي
رقم 7	%25	%05	%15	%50	%05	3	1.50		
العبارة	10	5	10	40	35			مرتفعة	إيجابي
رقم 8	10	5	10	40	35	4.10	1.30		
العبارة	10	8	30	12	40			مرتفعة	إيجابي
رقم 09	%10	%08	%30	%12	%40	4.00	1.10		
العبارة	7	10	13	40	10			مرتفعة	إيجابي

رقم 10	%07	%10	%13	%40	%10	4.50	1.00		
العبارة	24	06	23	26	21			مرتفعة	إيجابي
رقم 11	24	06	23	26	21	3.30	1.40		
العبارة	10	20	10	15	45			مرتفعة	إيجابي
رقم 12	%10	%20	%10	%15	%45	3.80	1.35		

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي:

تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للاسئلة المدرجة في الاستبيان, تم حساب تكرارات الاجابات المختلفة وما تعلق فا من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية, كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن ا يارات)غير موافق بشدة, غير موافق, محايد, موافق, موافق بشدة(مقياس ترتي , أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان, وهي:)معارض بشدة= 1 معارض=2, محايد=3, موافق=4, موافق بشدة=5(, وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي)المتوسط المرجح(عن طريق حساب طول الفترة أولا, وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5, حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات)من 1 إلى 2 مسافة أولى, ومن 2 إلى 3 مسافة انية, ومن 3 إلى 4 مسافة الثة, ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة (و5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 80.0 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم) 10(: مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الوسط الحسابي	الاهمية
1 إلى أقل من80.1	غير موافق تماما
8.1 إلى أقل من60.2	غير موافق
6.2 إلى أقل من40.3	محايد
4.3 إلى أقل من 20.4	موافق
20.4الى5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين) **بناءا على معطيات إحصائية** (.

أولا: الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات

جدول رقم)11(: نتائج اراء عينة الدراسة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة.

الاستجابات	المؤشرات الاحصائية						
العبارات	موافق بشدة	موا فق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها	16	10	3	4	6	3.67	1.493
تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	9	15	6	5	4	3.51	1.275
توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصا الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	4	16	9	4	6	3.21	1.239

تؤ ر إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات	8	15	6	5	5	3.41	1.312
تكمن أهداف الحوكمة في اية مصا الأطراف ذات العلاقة	13	11	8	4	3	3.69	1.260
يعتبر الإلتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة	8	19	3	5	4	3.56	1.252
يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية	7	16	7	5	4	3.44	1.231
عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة	9	12	9	6	3	3.46	1.323
ضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة	9	15	13	2	-	3.79	0.864
عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة	6	22	6	5	-	3.74	0.880
توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات	6	24	6	2	1	3.82	0.854
قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	6	19	14	-	-	3.79	0.695
يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول	6	23	9	1	-	3.87	0.695
المتوسط العام حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة						3.61	0.756

المصدر :من إعداد الطالبين) بناء على رجات **SPSS**(.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات, حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي)61.3(والذي يقع بين)40.3(وأقل من)19.4 (كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت ا ماسؤي, وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة , وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام) 756.0(وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وح تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية, وهي كالتالي:

في الفقرة رقم) 1(بلغ الوسط الحسابي)67.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان الحوكمة تعتبر نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها.

في الفقرة رقم) 2(بلغ الوسط الحسابي)51.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تحسن الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الإقتصادية لها.

في الفقرة رقم) 3(بلغ الوسط الحسابي)21.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفؤراد العينؤة توافؤق علؤى ان التشؤريعات الواضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصا الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات.

في الفقرة رقم) 4(بلغ الوسط الحسابي)41.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق عل أن إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية تؤ ر على تفعيل حوكمة الشركات.

في الفقرة رقم) 5(بلغ الوسط الحسابي)69.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان أهداف الحوكمة تكمن في اية مصا الأطراف ذات العلاقة.

في الفقرة رقم) 6(بلغ الوسط الحسابي)56.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الإلتزام بمبادئ الحوكمة يعتبر المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة.

في الفقرة رقم) 7(بلغ الوسط الحسابي)44.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تطبيق الحوكمة يعتبر مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية.

في الفقرة رقم) 8(بلغ الوسط الحسابي)46.3>3(اؤا يؤدل علؤى أن أغلبيؤة أفؤراد العينؤة توافؤق علؤى أنعؤدم وضؤوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة.

في الفقرة رقم) 9(بلغ الوسط الحسابي)79.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة.

في الفقرة رقم) 10(بلغ الوسط الحسابي)74.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافوق علؤى أنعؤدم كفؤاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة.

الفقرة رقم) 11(بلغ الوسؤط الحسؤابي)82.3>3(اؤا يؤدل علؤى أن أغلبيؤة أفؤراد العينؤة توافوق علؤى ان تؤوافر إطؤار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات.

الفقرة رقم) 12(بلغ الوسط الحسابي)79.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على انقوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.

الفقرة رقم) 13(بلغ الوسط الحسابي)87.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول

ثانيا: جودة التقارير المالية

جدول رقم) 12(: نتائج آراء عينة الدراسة حول جودة التقارير المالية

الاستجابات / العبارات	المؤشرات الإحصائية						
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة	18	14	2	2	3	4.08	1.201
التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة	16	15	4	2	2	4.05	1.099
تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة	4	17	8	6	4	3.28	1.169
تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصا في إتخاذ القرار	7	12	7	6	7	3.15	1.1007
تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي	9	15	7	4	4	3.54	1.253

للمؤسسة							
الإلتزام بالنظام المحاس المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية	10	13	8	4	4	3.54	1.274
تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية	10	16	6	4	3	3.67	1.199
يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية	10	12	7	7	3	3.49	1.275
تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطارا وإجراءارا بكل وضوح وشفافية	5	17	8	6	3	3.100	1.1100
شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز مو وقيتها	7	20	4	3	5	3.54	1.253
يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية	11	21	5	1	1	4.03	0.873
التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية	17	16	4	1	1	4.21	0.923
المتوسط العام حول جودة التقارير المالية						3.662	0.846

المصدر :من إعداد الطالبين) بناء على رجات **SPSS**(.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع الاجابات المتعلقة بجودة التقارير المالية , حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي)66.3(والذي يقع بين)40.3(وأقل من) 19.4 (كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت ا ماسي, وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا

وموافقة أغلبية أفراد العينة على جودة التقارير المالية وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام) 846.0(وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وح تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية, وهي كالتالي:

في الفقرة رقم) 1(بلغ الوسط الحسابي)08.4>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الشفافية تساهم في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة .

في الفقرة رقم) 2(بلغ الوسط الحسابي)05.4>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة .

في الفقرة رقم) 3(بلغ الوسط الحسابي)28.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التقارير المالية تعتبر الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة.

في الفقرة رقم) 4(بلغ الوسط الحسابي)15>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على ان التقارير المالية تساعده أصحاب المصا في اتخاذ القرار.

في الفقرة رقم) 5(بلغ الوسط الحسابي)54.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن القوائم المالية تظهر الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة.

في الفقرة رقم) 6(بلغ الوسط الحسابي)54.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الالتزام بنظام المحاس المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية.

في الفقرة رقم) 7(بلغ الوسط الحسابي)67.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية.

في الفقرة رقم) 8(بلغ الوسط الحسابي)49.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن عنصر الزمن والتوقيت المناسب يعتبر مهم في تعزيز جودة التقارير المالية.

في الفقرة رقم) 9(بلغ الوسط الحسابي)100.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن نشاطارا وإجراءارا بكل وضوح وشفافية.

في الفقرة رقم) 10(بلغ الوسط الحسابي)54.3>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز مو وقيتها.

في الفقرة رقم) 11(بلغ الوسط الحسابي)03.4>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية.

في الفقرة رقم) 12(بلغ الوسط الحسابي)03.4>3(اا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية.

التحليل عن طريق اختبار ستيودنا (T-test)

بعد ما قمنا بعرض النتائج الوصفية لقائمة الاستبيان, اعتمدنا على اختيار " T " للعينة البسيطة **One Sample T text** عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان.

وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت (α)Sig> 5% :
- رفا الفرضية العدمية إذا كانت (α) Sig< 5% :

أولا: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الأول

الجدول رقم) 13(يوضح اختبار "T "للعينة البسيطة المتعلقة الإطار المفاهيمي لمبادئ لحوكمة

العبارات	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها	2.789	100	0.008	تقبل H1
تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	2.512	100	0.016	تقبل H1
توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصا الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	1.034	100	0.308	تقبل H0
تؤ ر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات	1.952	100	0.058	تقبل H0

تكمن أهداف الحوكمة في اية مصا الأطراف ذات العلاقة	3.432	100	0.001	تقبل H1
يعتبر الإلتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة	2.813	100	0.008	تقبل H1
يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية	2.211	100	0.033	تقبل H1
عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة	2.339	100	0.025	تقبل H1
ضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة	5.746	100	0.000	تقبل H1
عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة	5.276	100	0.000	تقبل H1
توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات	5.997	100	0.000	تقبل H1
قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	7.142	100	0.000	تقبل H1
يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول	7.833	100	0.000	تقبل H1

جميع الفقرات	5.063	100	0.000	نقبل الفرض الH1ية

المصدر :من إعداد الطالبين) بناء على **SPSS**(.

يتضح من خلال الجدول رقم) 13(الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الأول حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة. من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة **T** المحسوبة 063.5 ومستوى دلالة 000.0 هي اقل من 005.0 في هذه الحالة نقبل الفرضية **H1** ونرفض **H0**.

H0= لا يجب توفر تلك العناصر التي تدعم حوكمة الشركات عند مستوى معنوية **0.50**=α.

H1= يجب توفر تلك العناصر التي تدعم حوكمة الشركات عند مستوى معنوية **0.50**=α.

ثانيا: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الثاني

الجدول رقم) 14(يوضح اختبار "T"للعينة جودة التقارير المالية.

العبارات	المحسوبة **T**	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة	5.602	100	0.000	نقبل H1
التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة	5.974	100	0.000	نقبل H1
تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة	1.507	100	0.140	نقبل H0
تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ	0.693	100	0.493	نقبل

القرار				H0
تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة	2.683	100	0.011	نقبل H1
الإلتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية	2.639	100	0.012	نقبل H1
تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية	3.471	100	0.001	نقبل H1
يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية	2.1007	100	0.022	نقبل H1
تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية	2.110	100	0.041	نقبل H1
شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها	2.683	100	0.011	نقبل H1
يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية	7.335	100	0.000	نقبل H1
التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية	8.156	100	0.000	نقبل H1
جميع الفقرات	4.887	100	0.000	نقبل الفرض البديلة H1

المصدر :من إعداد الطالبين) بناء على رجات **SPSS**(.

يتضح من خلال الجدول رقم) 14(الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الأول حول جودة التقارير المالية من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة **T** المحسوبة 887.4 ومستوى دلالة 000.0 هي اقل من 005.0 في هذه الحالة نقبل الفرضية **H1** ونرفا **H0** .

H0= لا تدعم تلك العناصر جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.50=α.

H1= تدعم تلك العناصر جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.50=α **الفرع الرابع: الارتباط بمعامل برسون**

الجدول رقم) 15(يوضح معامل الارتباط بين المحور الاول والمحور الثاني

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية
الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة	**معامل الارتباط**	**0.905**
	مستوى الدلالة	**0.000**
	حجم العينة	100

المصدر: من إعداد الطالبان،)بناء على مخرجات برنامج SPSS (

يتبين لنا من الجدول رقم)15(أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 000.0 وهي اقل من 05.0 كما أن قيمة معامل الارتباط **r** المحسوبة تساوي 905.0 اا يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05.0= بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإ از الجزء التطبيقي لهذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حيث قمنا بإ از استبيان, و بناءا على المعلومات المستخرجة منه وطبقا لآراء العينة المستهدفة تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستعمال برنامج 21 SPSS وتحليل النتائج للوصول إلي تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة وقد خلصت هذه الدراسة إلى مايلي:

- معظم أفراد العينة يرون أن مبادئ حوكمة الشركات لها أ ثر إيجابي في تحقيق جودة التقارير المالية.

- وحسب الإجابات التي تحصلنا عليها في الاستبيان نرى بأنه لا تزال هناك معوقات في الجزائر تحول دون التطبيق السليم والشامل لحوكمة الشركات.

خاتمة

خاتمة:

إن تزايد الأزمات المالية التي حدت في السنوات الاخيرة التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية مسألة مهمة جدا تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية, وأهمية أخذ الحذر في نوعية المعلومات المفصح عنها, لذا وجب البحث عن طريقة لتغير الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات التي تؤدي إلى إبراز سياسات الشركة والإستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات للحصول على التقارير ذات الجودة.

لذا حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقا رير المالية المعدة داخل الشركة من خلال ما يجب أن تلتزم به الشركات في إعدادها للتقارير والقوائم المالية والغير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية لتكون شفافة ونزيهة, ومنح الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها المدققين الداخليين لتقديم خدمات إضافية فضلا عن تقييم أدوات الرقابة كتقيم المخاطر, كما تم التطرق في الدراسة إلى أهم الآليات الداعمة للحوكمة وإجراءات عملها حيث تتأثر هذه الأخيرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد, وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان, و هذا أدى بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفها ا اصة.

ومن خلال ذلك يمكن عرض نتائج الفرضيات والنتائج النهائية للدراسة والتوصيات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن: الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تعمل على اية الأطراف ذات العلاقة وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال الإستغلال الأمثل للموارد, ولقد توصلنا خلال المبحث الأول في الفصل النظري للدراسة مع الإتفاق مع مضمون هذه الفرضية قمنا بإعطاء تعريف لحوكمة الشركات, بالإضافة إلى التوصل إلى أهم مبادئ حوكمة الشركات والمتمثلة في مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن هناك علاقة و يقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية , حيث أن مبادئ وآليات الحوكمة تعمل على تفعيل عمليات الإفصاح وبالتالي تعزيز موثوقية التقارير المالية , فقد تم إثبات ذلك باعتبارها أنها الأداة التي يتم بموجبها توفير ما يحتاج إليه مستخدمو المعلومات لاتخاذ القرارات.

الفرضية الثالثة :والتي تنص على أن مبادئ حوكمة الشركات تعمل على تحسين جودة التقارير المالية من خلال الآليات المختلفة للحوكمة, فقد تم إثبات وجود علاقة ارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية وذلك اعتمادا على الآليات المختلفة للحوكمة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة المتعلقة بدور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية فقد توصلنا في الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج:

- يساهم تطبيق مباديء حوكمة الشركات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات, ويحقق قدرا من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم, كما تحقق مزايا تلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات, وبصفة خاصة المشاكل المالية ومن أهمها فقدان الثقة والمصداقية في التقارير المالية.
- يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية المحاسبية والمالية من أهم مرتكزات حوكمة الشركات
- وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية ويكفل إعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ويساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي.
- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤ ثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وذلك من خلال مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء ومساءلة مجلس الإدارة وقيام هذا الأخير بمسائل المديرين التنفيذيين.
- حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين المساهمين وتحد من استغلال السلطة.
- من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية تعمل حوكمة الشركات على تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية.
- ضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة, وان عدم كفاءة أجهزة الرقابة يحد من تطبيق مبادئ الحوكمة.
- من خلال التقارير المالية المنشورة يمكن من معرفة الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي التمكن من اتخاذ القرار المناسب.

التوصيات:

- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية.
- تفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية في الشركات الجزائرية وذلك بالتأكيد على ضرورة تمتعهم بالإستقلالية والنزاعة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية.
- حث الشركات على وضع إجراءات عملية لمتابعة مدى التزام الشركة بسياسات ومبادئ وآليات تطبيقها الفعلي في الواقع العملي وفقا لمتطلبات التشريعات والجهات الرقابية.

- تنظيم وتطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة بما يتناسب مع المتطلبات والتطورات الدولية, وبالشكل الدي يساهم في تفعيل مباديء حوكمة الشركات.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع دور مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية, ونظرا لحدا ة تطبيقه في الشركات الجزائرية واتساعه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث.

اسهامات مبادئ حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالية الجزائرية دور مباديء حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح الإلكتروني.

تناول موضوع حوكمة الشركات من منظور إسلامي.

قائمة المراجع

الكتب:

- رجب عبد العال , المحاسبة الادارية و الادوات التحليلية والاتجاهات السلوكية , الاسكندرية , مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية للنشر, 1984 .
- علي خضر, حوكمة الشركات , دار الفكر الجامعي, الاسكندرية , 2014 .
- منير النجار , البعد المصرفي في حوكمة الشركات, إتحاد المصارف الإلكترونية , العدد 40, مارس 2008.
- بلابل خل المسكارنة, أخلاقيات العمل, دار الميسرة, الطبعة الأولى, عمان, الأردن ,2009 .
- طارق عبد العال, حوكمة الشركات المفاهيم– المبادئ– التجارب– التطبيقات, الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر ,2005, .
- علاء فرحان طالب, إيمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, دار الصفاء, الطبعة الأولى, عمان,2001.
- عبد القادر سليمان, الأسس العقلية للسياسة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر ,2007
- عدنان بن حيدر بن درويش, حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ,اتحاد المصارف العربية, 2007.

مداخلات وملتقيات:

- الجوزي جميلة, دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية, منشور في :
https/www.googl.dz/wehb.sourceid
- بروش زين الدين, دهيمي جابر, دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المؤالي والإداري, الملتقؤى الؤوطر حؤول حوكمؤة الشؤركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري, جامعة بسكرة, يومي 6 _7ماي2012 .
- بن عيشى عمار, عمري سامي, مداخلة بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة وأ ره على الإفصاح المحاس وجودة التقؤارير الماليؤة, الملتقؤى الؤدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة :واقع, رهانؤات وأفاق",جامعة العربي بن مهيدي , أم البواقي ,يومي08/07 ديسمبر 2010.
- حسين القاضي, حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سوريا)دراسة مقارنة مع بعا الدول العربية, بحث مقدم لمؤتمر ا دمات المالية الإسلامية الثاني, 2008.
- دادن عبد الغر, سعيدة تلي, فعالية الحوكمة ودورها في الحد مؤن الفسؤاد المؤالي والإداري, الملتقؤى الؤوطر حؤول حوكمؤة الشؤركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري, جامعة بسكرة ,يومي 6 _7ماي2012 .

- سيد عبد الران عباس بله باسي , دور تطبيق حوكمة الشركات في ارسة أسواليب المحاسؤبة الإبداعيؤة , مجلؤة العلؤوم الاقتصؤادية و علوم التسيير , ع 12 لسنة 2012 .
- صبايحي نوال, مداخلة بعنوان, أ ر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية, الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاس المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأ يره على جودة المعلومة المحاسبية ,جامعة الوادي
- صلاح الدين محمد الأمين الإمام, دور حوكمؤة الشؤركات في عمليؤات تقيؤيم الإسؤتثمار, دراسؤة تحليليؤة , ورقؤة إلى المؤؤتمر العلمؤي الأول للنزاهة, بدون سنة نشر.
- عبد المجيد الصلاحين, الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية, ورقة مقدمة لمؤتمر ا دمات المالية الإسلامي الثاني, طرابلس ,ليبيا ,2010 .
- عبد الق ادر ب ريش, قواعد تطبي ق مب اديء الحوكم ة في المنظومة المص رفية م ع الإش ا رة إلى حالة الجزائ ر, مجل ة الإص لاحات الاقتصادية والاندما في الاقتصاد العالمي , المدرسة العليا للتجارة, الجزائر, العدد الأول ,2006.
- فلاح صليحة, دور آليؤات الحوكمؤة في تفعيؤل أداء شؤركات التؤأمين التكؤافلي, مجلؤة الأكاديميؤة للدراسؤات الاجتماعيؤة والانسؤانية ,العدد 11, جامعة حسيبة بن بو علي الشل , جانفي 2014. .
- فيروز شين, نوال شين, دور آليات الحوكمؤة في تعزيؤز المسؤؤولية الإجتماعيؤة للمنظمؤة, مداخلؤة ضؤمن الملتقؤى الؤوطر الأول حؤول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري , جامعة محمد خيضر بسكرة, يومي 06/07 ماي2012.
- كمال بو عظم, زايدي عبد السلام, حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقؤوع الأزمؤات الحوكمؤة وأخلاقيؤات الأعمؤال في المؤسسؤات , جامعؤة عنابؤة, الجزائؤر ,18-19 نؤوفمبر 2009, نقؤلا عؤن الموقؤع الالكتروني:-http//ie fpedia.com/arab)المطلع عليه تاريخ 2018/01/31 (.
- لطي زيود, ريم علي عيسى, الإفصاح المحاس والعوامل المؤ رة عليه في الشركات المساهمة السؤورية, دراسؤة حالؤة شؤركة المجموعؤة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصؤادية والقانونيؤة, المجلؤد33 , العدد1 ,2011.
- محمد عبد الحليم عمر, حوكمة الشركات ,ورقة عمل أساسية مقدمة للحلقة الثقافية الثالثة و الثلا ون , جامعة الأزهر مركز صا عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي .
- مها محمود رمزي ريحاوي , شركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات , دراسة حالة للشركات المساهمة العاملة العمانية , مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية, دمشق , سوريا المجلد24 , العدد الأول 2008 , نقلا عن الموقع الإلكت وني:

http://www.damscuniversity.edu.sy/image/magazine/1-2008.swf المطل ع علي ه بتاريخ:2018/02/10 .

الرسائل الجامعية:

- العابدي دلال, حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية , دراسؤة حالؤة شؤركة اليؤانس للتأمينؤات, رسؤالة مقدمؤة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية, تخص محاسبة, جامعة محمد خيضر , بسكرة,2016/2015

- العمري سمؤيرة, تطبيؤق آليؤا ت الحوكمؤة علؤى جؤودة الإفصؤاح المحاسؤ , دراسؤة حالؤة ديؤوان الترقيؤة والتسؤيير العقؤاري لولايؤة البؤويرة ,مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر , جامعة آكلي محند الحا , البويرة ,2013 /2014,.

ملاحق

الملحق رقم 01 الإستبيان

يرجى وضع العلامة (X) أمام الإجابة المناسبة :

أولا -البيانات الشخصية والمهنية:

العمـــر:

اقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 50 سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐

ماستر ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

أخرى ☐

المنصب الوظيفي:

المدير ☐ المدير الفرعي ☐

رئيس مصلحة ☐ محاسب ☐

عضو مجلس الإدارة ☐ مراجع داخلي ☐

أخرى ☐

4-الخبـــرة :

اقل من 5 سنوا☐ من5 الى 10 سنـ☐

من 11 إلى 15 سـ☐ أكثر من 15 سـ☐

ثانيا:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول : الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات					
01	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها					
02	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الإقتصادية لها					
03	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات					
04	تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات					
05	**تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة**					
06	يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة					
07	يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية					
08	عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة					
09	ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة					
10	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة					
11	توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات					
12	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة					
13	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول					
	المحور الثاني : جودة التقارير المالية	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
01	تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة					
02	التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة					
03	تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة					
04	تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ القرار					
05	تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة					
06	الإلتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية					
07	تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية					
08	يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية					
09	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية					
10	شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها					
11	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية					
12	التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية					

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة..... 1

الفصل الأول..... 4

الجانب النظري..... 4

تمهيد:..... 5

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات..... 6

المطلب الأول: نشأة و تطور فكرة حوكمة الشركات أولا: بدايات فكرة الحوكمة..... 6

المطلب الثاني: مفهوم و خصائص حوكمة الشركات أولا: مفهوم حوكمة الشركات..... 8

المطلب الثالث : محددّات و مقومات حوكمة الشركات و الأطارف الرئيسية فيها وأبعادها أولا: محددّات حوكمة الشركات..... 11
المبحث الثاني : جودة المعلومات المالية..... 15
المطلب الأول : تعريف و خصائص جودة المعلومات المالية..... 16
المطلب الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المالية..... 18
المطلب الثالث : مشاكل تدني جودة المعلومات المالية..... 19
المبحث الثالث : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية..... 20
المطلب الأول : علاقة الحوكمة بالمحاسبة..... 20
المطلب الثاني : آليات حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية..... 21
المطلب الثالث :انعكاسات قواعد الحوكمة على الافصاح و جودة التقارير المالية..... 24
المطلب الرابع: الدراسات السابقة..... 25
خلاصة الفصل :..... 26
الفصل الثاني..... 27
الجانب التطبيقي..... 27
المطلب االثاني :مكان إجراءُ البحث..... 29
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لغرفة التجارة و الصناعة * الزكار* لولاية عين الدفلى..... 35
المبحث الثاني : أدوات جمع و تحليل البينات..... 41
المطلب الأول : أدوات جمع البيانات..... 41
المطلب الثاني :أدوات تحليل البيانات:..... 43
المبحث الثالث :جمع و تحليل البيانات :..... 43
المطلب الأول : جمع البيانات :..... 43
المطلب الثاني : التحليل الإحصائي:..... 46
خلاصة الفصل:..... 58

خاتمة:..... 60

قائمة المراجع..... 63

ملاحق..... 67

فهرس المحتويات 70